المحاضرة الثانية:

تجارة الرقيق:

الحديث عن تجارة الرقيق يدفعنا الى أن نلاحظ ارتباط تلك التجارة بحركة الكشوف الجغرافية والاستعمار الأوروبي، وقد استأثر الساحل الغربي لأفريقيا بنشاط الدول الأوروبية في اقتناص الرقيق، ولعل مرجع ذلك إلى أن ذلك الساحل الغربي كان أول السواحل الأفريقية اكتشافاً وارتياداً لمياهه من قبل الدول الأوروبية، بالاضافة الى قرب هذا الساحل من أوروبا فيسهل الاتصال بالوطن الأم في أوروبا، هذا إلى جانب مواجهة هذا الساحل للأمريكتين التي صارت الميدان الفسيح لاستقبال الاعداد الغفيرة من الرقيق التي كانت تشحن من أفريقيا ومن ساحلها الغربي على وجه الخصوص للعمل في مناجم الأمريكيتين ومزارعها.

وكانت البرتغال أسبق الدول الأوروبية أتجاراً في الرقيق، ومرجع ذلك الى كونها تزعمت منذ البداية حركة الكشوف الجغرافية والاستعمار، ومارست نشاطها في هذا المجال في ساحل أفريقيا الغربي، وكانت تجارة الرقيق على يد البرتغاليين مرتبطة أيضا بنظام الاستعمار البرتغالي بشده، وقد بدأ نشاط البرتغاليين في صيد الرقيق والاتجار فيه منذ عام 1442م.

وكان العدد الأكبر من الرقيق يخرج من أنجولا والكنغو وغينيا وغانا وموزمبيق، وقد أصبحت التجارة في الرقيق في هذه الجهات مصدر ربح كبير حتى أصبح في الامكان الاعتماد عليها كمصدر من مصادر الدخل أكثر من تجارة السلع الأخرى كالذهب مثلا أو التوابل التي هي مطمح الكشف البرتغالي من البداية.

وكان معظم جلابو الرقيق وموردوهم من الزعماء والتجار الأفارقة الذين كانوا يصطادون الرقيق رجالا ونساءا وأطفالا ويسوقونهم سوقاً عنيفاً مقيدين بالسلاسل ومربوطين بعمود من الخشب حيث يمشون في صفوف لبيعهم للبرتغاليين وغيرهم من

الأوروبيين في محطاتهم التي تشمل على أسواق التجارة الرقيق وتجارة السلع الأخرى، وهناك يعرض الرقيق على المشترين الذين يفحصونهم ويساومون في الشراء، فالرجال الأقوياء أكثر ثمنا من النساء، والنساء أكثر ثمنا من الأطفال وهكذا.

استأثرت تجارة الرقيق باهتمام كل الأوروبيين خلال القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، وكانت أول شحنة من الرقيق الأفريقى تصل الى الأمريكتين تلك التي نزلت بجزيرة هاييتي عام 1510م قامت بتوريدها البرتغال للمستعمرات الأسبانية، كما كان قيام القرصان الانجيلزي (جون كنز) John Hankins بنقل أربعمائة أفريقي الى الأمريكيتين عام 1562م أول نشاط انجليزي في هذا المجال.

وكان الاتجار في الرقيق يدر ربحا كبيرا ومن ثم كان دافعا لنزول الانجليز ميدان المنافسة الاستعمارية في أفريقيا، وقد تمكنت انجلترا عام 1662م من أن يصبح لها مركزا أو محطة تسيطر عليها في غرب أفريقيا وتقع عند مصب نهر (جامبيا). وفيما بين عامي 1680 و1786 أخذ ما يزيد على مليونين من الرجال والنساء الأفارقة رقيقا الى المستعمرات البريطانية في جزر الهند الغربية وأمريكا الشمالية، واستغلت في هذه العملية (١٩٢) سفينة كانت تنتقل في الرحلة الواحدة ما يقرب من خمسين ألفاً من الرقيق، كما تأسست شركات بريطانية ومراكز وحصون على السواحل الأفريقية لاحتكار تجارة الرقيق بلغت حوالي (14) مركزاً نقلت أو صدرت أكثر من نصف عدد الرقيق المصدر من غرب أفريقيا الى العالم الجديد.

أما هولندا فقد دخلت مجال المنافسة لاستعمار أفريقيا، وكان الربح الناتج من تجارة الرقيق عامل جذب لكي يصطدم الهولنديون بالبرتغاليين ويستخلصوا منهم معظم محطاتهم على السواحل الأفريقية، حتى صار لهولندا (15) مركزاً على الساحل الغربي لأفريقيا، وقد تكونت شركة جزر الهند الغربية الهولندية عام 1621م

للاتجار ونقل المتاجر ومنها الرقيق بين أفريقيا والأمريكيتن، كما استولى الهولنديون على كل موانى ساحل الذهب وأنشأوا موانئ جديده لخدمة تجارة الرقيق، وبذلك أصبح الهولنديون منذ عام 1637م منافسين خطرين لكل نشاط تجاري أوربي وخاصة نشاط البرتغاليين والانجليز في أفريقيا.

كما شاركت بقية الدول الأوربية في تجارة الرقيق من أفريقيا، إذ استطاع الفرنسيون جلب الرقيق من (السنغال) في غرب أفريقيا وعن طريق ما عرف باسم (شركة السنغال) ومنذ عام 1633م أن يكون لهم دور في استعمار أفريقيا وفي تفريغ أفريقيا من أبنائها، كما شارك الألمان ورعايا كل من اندروبد والدانمرك في نشاط تجارة الرقيق الأفريقي.

وعندما ذاعت الدعوة لإلغاء الرق استفادت انجلترا منها بتكوين مستعمرات انجليزية في أفريقيا كان أولها مستعمرة (سيراليون) التي كانت قد أنشأتها جمعية مكافحة الرق البريطانية منذ عام ١٧٨٧م ليعيش فيها الرقيق الذي تحرره الجمعية، وفي عام ١٨٠٧م أصبحت (سيراليون مستعمرة تابعة للتاج البريطاني)، وأصبحت (فريتاون)، Free Town العاصمة المركز الرئيسي لمكافحة الرق. كما حصلت (جمعية الاستعمار الأمريكي) عام ١٨١٩م على قرار من الحكومة الأمريكية بإنشاء مستعمرة على ساحل أفريقيا الغربي لأرسال الرقيق المحررين اليها، وهذه المستعمرة كانت النواة لدولة (ليبيريا) الحالية.

ومع أزدهار تجارة الرقيق على يد البريطانيين فقد ثارت قضية هامة هي شرعية هذه التجارة ونوع المعاملة التي يلقاها هؤلاء الرقيق في المستعمرات البريطانية وموقف الحكومة البريطانية من هذه القضية، لقد كانت الكنيسة أول من عارض الفظائع التي اقترنت بتجارة الرقيق، وندد رجال الدين بالمعاملة التي يلقاها الرقيق في المستعمرات البريطانية وطالبوا بضرورة معاملتهم معاملة انسانية، كما هاجم الكتاب

البريطانيون والفرنسيون طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر هذه التجارة والمعاملة التي يلقاها الرقيق من التجار ومن حكام المستعمرات.

ومع ذلك فقد كان هناك من البريطانيين من دافع عن تجارة الرقيق وعدها من أسباب عظمة الامبراطورية البريطانية وأسطول بريطانيا في المياه الدولية، باعتبار أن الأرباح التي تدرها هذه التجارة تزيد من ثراء البريطانيين واشتراك البحارة البريطانيين في السفن التي تنقل الرقيق يزيد من تدريبهم حتى تتزايد سيطرة الأسطول البريطاني على البحار الذي أصبح منذ نهاية القرن الثامن عشر صاحب السيادة الأولى في البحار وأقوى الأساطيل.

وقد استمر هذا الوضع حتى تنبهت بعض العقول في بريطانيا الى حقيقة المأساة التي يعيشها الرقيق العامل في المستعمرات الانجليزية والأوروبية بصفة عامة، ومن ثم ظهرت الدعوة لمعاملة الرقيق معاملة حسنة واعطائهم حقوقهم وتنظيم عملية الاتجار بالرقيق، ثم تطورت هذه الدعوة الى أن تألفت في بريطانيا عام ١٧٨٣م أول جمعية لتحرير الرقيق.

وكانت الحكومة البريطانية أسبق الحكومات الأوروبية تأثرا بدعوة امكانية الرق بشقيه الغاء التجارة فيه وتحرير الرقيق المملوك للأسياد، وان كانت استجابة الحكومة البريطانية لتلك الدعوة لم تكن عن إيمان بأهمية العامل الإنساني، ولكن لأن انجلترا قدرت أنه سيكون لها دور كبير في عملية الإلغاء والتحرير يمكنها هذا الدور من فرض سيطرتها على أجزاء من القارة الأفريقية بحجة مكافحة الرق، وفرض سيطرتها على البحار بحجة التأكد من تنفيذ السفن السياسية المكافحة وعدم نقلها رقيقاً من أفريقيا. ومن ثم فإن مكافحة الرق لم تكن سوى ادعاء يسمح لإنجلترا باستخدام العنف لتثبيت أقدامها في أفريقيا والقضاء على كل مقاومة يستطيع الاهالى أن يقوموا بها.

وقد سعت الدول الأوروبية الواحدة تلو الأخرى لكي تستصدر قرارات من هيئاتها التشريعية والتنفيذية الوطنية بمكافحة الرق، فنجد الامبراطور نابليون الأول قد اصدر قرارا أثناء حكم المائة يوم بتحريم تجارة الرقيق في فرنسا ومستعمراتها، كما أن البرتغال عقدت مع انجلترا اتفاقا حدد عام ١٨٥٠م موعداً لانتهاء تجارة الرقيق في أملاكها الأفريقية والأمريكية، كما عملت كل من هولندا والسويد وغيرها من الدول الأوروبية على اصدار القرارات بتحريم الاتجار في الرقيق، وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فقد حرمت استيراد الرقيق منذ عام ١٧٩4م وحرمت الاتجار فيه عام ١٨٠٨م، ورصدت المبالغ المكافحة هذه التجارة منذ عام ١٨١٩م، ونتيجة لهذه القرارات ارتفعت قيمة الرقيق في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهم من الممتلكات إذ لم يعد في الامكان استيرادهم.

ونتيجة لسياسية المكافحة في الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي تعتمد فيه الزراعة والصناعة والتعدين على الرقيق وخاصة في الولايات الجنوبية التي تزرع القطن والذي بدوره يحتاج لأيدي عاملة كثيرة ورخيصة فقد توترت العلاقات بين هذه الولايات وبين الحكومة الفيدرالية بزعامة الرئيس (أبراهام لنكولن)، النصير المعلن لسياسة مكافحة الرق، ورغم أن الجميع كان مدركا بأن الرخاء الأمريكي يعود الى الجهود التي بذلها الرقيق الأفريقي سواء في مجال الإنتاج أو في مجال الخدمات، الا أن الحزب الجمهوري تمسك بضرورة الغاء الرق باعتبار آن امتلاك الرقيق عمل غير انسانى، ومن ثم دارت الحرب الأهلية بين الولايات الجنوبية والحكومة الفيدرالية والتي استمرت من عام 1861م، الى عام 1865م، وجاء انتصار الحكومة الفيدرالية في هذه الحرب في صالح القضاء على تجارة الرقيق في نصف الكرة الغربي.